

طلب توضيح

عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة يوم الثلاثاء 04 ماي 2021 خصت للنظر في مشروع القانون الأساسي عدد 39/2018 المتعلق بتنقيح قانون المحكمة الدستورية، تعتبر هذه الجلسة الأولى من نوعها منذ المصادقة على دستور 27 جانفي 2014 نظرا لإرجاع رئيس الجمهورية لمشروع القانون المصادق عليه سابقا لقراءة ثانية وفقا لمقتضيات الفصل 81 من الدستور

كان من المنتظر أن يتم خلال هذه الجلسة نقاش ردّ رئيس الجمهورية والتصويت على مشروع القانون إما بتعديله أو بالمحافظة على النسخة الحالية، ونظرا لغياب مقترحات تعديل قررت رئيسة الجلسة المرور مباشرة إلى التصويت على القانون برقمته دون التصويت عليه فصلا وهو ما أثار جدلا بين النواب والنائبات، بين من يرى بأن هذا التمشي فيه خرق للإجراءات ومن يرى بأنه طالما لا وجود لتعديلات ولا وجود لنصّ واضح فإنه بالإمكان المرور للتصويت على مشروع القانون برقمته

من جهة أخرى، أعلنت سميرة الشواشي رئيسة الجلسة عن فتح باب التصويت عن بعد على مشروع القانون برقمته والذي حدّدت مدّته **بساعة** من الزمن

في هذا السياق، تعبّر منظمة البوصلة عن استغرابها الشديد من التمديد غير المفهوم وغير المسبوق في مدة عملية التصويت، حيث تراوحت عملية التصويت الواحدة خلال فترات العمل بالإجراءات الإستثنائية بين **15 دقيقة إلى 20 دقيقة** في أقصى الحالات وتدعو البوصلة مجلس نواب الشعب إلى تقديم التوضيحات اللازمة حول أسباب هذا التمديد غير المنطقي وغير المعمل